مجلة المختار للعلوم الاقتصادية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الاقتصاد – جامعة عمر المختار

المجلد الثامن	العدد السادس عشر	ديسمبر (حزيران) 2021

Al-Mukhtar Journal of Economic Science 08 (2): 294-315, 2021
Doi: https://doi.org/10.54172/w0akzk30

دراسة تحليلية للتجارة الخارجية غير النفطية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000 – 2019)

أ. صلاح أبوكر سعيد عبد الله
باحث ق العلوم الاقتصادية
Bozina19887@Gmail.com

د. عبد الله الشاوي
جامعة محمد الخامس الرباط . المغرب
Abdllh.echaoui@Um5.ac.ma

الملخص

هدف البحث إلى تنمية الصادرات الليبية إلى تنشيط وتنمية الصادرات من المنتجات غير النفطية والخدمات، وكل ما من شأنه تطوير هذه الصادرات، وزيادة حجم الصادرات الليبية تأتي من تخفيض تكاليف أعباء عمليات التصدير علاوة على اقتراح السياسات والتشريعات المنظمة والداعمة لعملية التصدير وتشجيع عمليات تسويق السلع والخدمات المحلية في الأسواق الخارجية ونظراً لعدم تنويع مثل هذه الصادرات وعدم فتح أسواق جديدة أمام الصادرات الليبية غير النفطية الأمر الذي يتطلب كيفية زيادة وتنمية هذه الصادرات والتعرف على المعوقات التي تقابلها سواء الداخلية أو الخارجية، وتوصل البحث لمجموعة من النتائج من أهمها، أن النفط الخام ومشتقاته يمثل النصيب الأكبر من الصادرات الليبية فقد وصلت مساهمة النفط الخام الى 60.9% خلال فترة البحث وهذه الظاهرة تجعل الاقتصاد الوطني سريع التأثر بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط العالمية، وتتميز التجارة الخارجية الليبية بارتفاع درجة التركز السلعي، حيث ان قيمة مؤشر التركز السلعي لاتقل عن 94 %خلال فترة البحث، ويعد ذلك مظهر سلبي لأنه لا يعكس اتجاه الاقتصاد الليبي نحو التنويع في هيكل الإنتاج السلعي والتصديري، وارتفاع درجة التركز الجغرافي للصادرات والواردات الليبية في دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا كذلك تعتمد عليهما كهدف لصادراتها ومنشأ لوارداتها، كما أن تدهور التجارة الصافية خلال الفترة (2000–2010) بسبب انخفاض أسعار الصادرات النفطية وارتفاع أسعار السلع المستوردة ولكن قيمة المؤشر اتجهت إلى الارتفاع في صالح الصادرات الليبية خلال الفترة (2010–2019) نتيجة للزيادة الحاصلة في أسعار النفط.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، الانفتاح التجاري، التركز السلعي والتوزيع الجغرافي للسلع.

المقدمـــة

تلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً من توفير المعدات والمواد الخام اللازمة لتنفيذ المشروعات الاستثمارية التي تضمنتها خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي, كما انها منفذ لتصريف الإنتاج الزائد عن الاقتصاد الوطني (أي التصدير) (شعيلي وعبد الإله، 2014). وقد واكبت التجارة الخارجية السياسات الاقتصادية التي وضعت لتحقيق التطورات الاقتصادية وانعكست تلك التطورات في خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي التي تم تنفيذها، وتهدف تنمية الصادرات الليبية إلى تنشيط وتنمية الصادرات من المنتجات غير

النفطية والخدمات، وكل ما من شأنه تطوير هذه الصادرات، وزيادة حجم الصادرات الليبية تأتي من تخفيض تكاليف أعباء عمليات التصدير علاوة على اقتراح السياسات والتشريعات المنظمة والداعمة لعملية التصدير وتشجيع عمليات تسويق السلع والخدمات المحلية في الأسواق الخارجية . وتحفيز المصدرين الليبيون للمشاركة في المعارض الدولية، وتقديم المعلومات التجارية والاقتصادية عن الأسواق الخارجية (الفلاحي، 2004) وتوفير مايحتاجه المستهلك الليبي من السلع التي يتعذر إنتاجها محليا، إلا أن التجارة الخارجية الليبية تعاني من خلل هيكلي يتمثل بدرجة الانكشاف الاقتصادي المرتفعة والتركيز السلعي للصادرات وسيطرة صادرات النفط الخام على إجمالي الصادرات إضافة الى التركز الجغرافي لها, مما يضعف دورها في أحداث تنمية حقيقية في الاقتصاد الوطني.

وبالنظر إلى الاقتصاد الليبي يلاحظ وجود خلل في هيكل التجارة الخارجية (أي زيادة الواردات ونقص الصادرات)، ناتج عن العجز في الميزان التجاري وبصفة خاصة السلع الزراعية الأمر الذي يدعو إلى ضرورة الاهتمام بتنمية الصادرات الليبية فالصادرات تقوم بدور غاية في الأهمية حيث، يتم استخدام عائدها من العملات الأجنبية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يتطلب معرفة وتحديد ودراسة الأسباب المؤدية لمحدودية الصادرات الليبية، سواء كانت مشاكل إنتاجية أو تسويقية أو انخفاض في الكفاءة التصديرية فضلاً عن المنافسة الخارجية التي تواجهها الصادرات الليبية في السوق العالمي، لذا يجب إعادة النظر في السياسات التصديرية للمنتجات الزراعية وبقية المنتجات غير النفطية.

مشكلة البحث

يعد اعتماد ليبيا كلياً على تصدير المنتجات النفطية إذ تمثل الصادرات النفطية سواء الخام أو مشتقتها أكثر من 96 % من إجمالي الصادرات الليبية (شامية، 2007)، ويعتبر بذلك القطاع النفطي المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية، كما أن المنتجات المحلية هي منتجات موجهه للسوق المحلي أساسا والإنتاج التصديري يعتبر محدود للغاية وقد لا يتواءم بصورة مناسبة مع متطلبات المستهلك الأجنبي، والذي يؤثر بدورة على تحسين وضع ميزان المدفوعات ونظراً لعدم تنويع مثل هذه الصادرات وعدم فتح أسواق جديدة أمام الصادرات الليبية غير النفطية الأمر الذي يتطلب كيفية زيادة وتنمية هذه الصادرات والتعرف على المعوقات التي تقابلها سواء الداخلية أو الخارجية (البلعزي، 2012). إذ يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

1. دراسة تطور درجة الانكشاف الاقتصادي في المقتصد الليبي خلال الفترة (2000– 2019).
2. تطور الصادرات والواردات الليبية خلال الفترة (2000– 2019).
3. التعرف على التركيب السلعي للواردات والصادرات الليبية غير النفطية كمتوسط للفترة (2010– 2019).
4. التوزيع الجغرافي للواردات والصادرات الليبية غير النفطية كمتوسط للفترة (2010– 2019).

5. الميزان التجاري الليبي ونسبة تغطية الصادرات غير النفطية للواردات مع أهم الأسواق العالمية غير النفطية كمتوسط للفترة (2010– 2019).

فروض البحث: يفترض البحث:

الفرض الأول: درجة انكشاف الاقتصاد الليبي مرتفعة.

الفرض الثاني: عدم التنوع في هيكل الإنتاج السلعي والتصديري الليبي، أى سيطرة صادرات النفط الخام على إجمالي الصادرات.

الفرض الثالث: درجة الارتباط بين قيمة الصادرات النفطية وقيمة الواردات العالية .

الفرض الرابع: اعتماد ليبيا بشكل كثيف على دول الاتحاد الاوربي كهد ف لصادراتها ومنشأ لوارداتها.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد القومي، وذلك لمعرفة العوامل التي تؤثر عليها، والمشاكل التي تواجهها ومحاولة إيجاد الحلول لها، كما تظهر أهمية البحث أيضا في الاستفادة من النتائج التي تم التوصل إليها خصوصاً فيما يتعلق بتنمية الصادرات الليبية غير النفطية وتحفيز القطاع الخاص في الدخول إلى هذا النشاط والعمل على تغطية العجز في السوق المحلى من السلع والخدمات وذلك بزيادة الإنتاج المحلى.

منهجية البحث

أ– منهجية التحليل:

اعتمد البحث علي الأسلوب الإحصائي بشقية الوصفي والكمي والمتمثل فى معادلات الاتجاه العام في صورتها الآسية، وبعد المقاييس الخاصة بموضوع البحث والمتمثلة فى تقدير كل من معدل الانفتاح أو (درجة الانكشاف الاقتصادي) والفائض أو العجز فى الميزان التجاري ونسبة تغطية الصادرات الغير نفطية إلى الواردات في تحليل البيانات المتاحة. كما استند البحث على البيانات المنشورة لعديد من الجهات.

ب– مصادر البيانات:

اعتمد البحث علي البيانات غير المنشورة ، كما تم الاستناد الى العديد من البحوث والدراسات الاقتصادية ذات الصلة بموضوع البحث.

حدود البحث: دراسة تطور الصادرات والواردات الليبية خلال الفترة (2000– 2019) وقد تم التركيز على هذه الفترة لما حدث فيها من تطورات هامة، منها:

أ–تعرض أسعار النفط خلال فترة الثمانينات لهزات كبيرة مما أثر وبشكل مباشر في إيرادات الصرف الأجنبي، مما أدى بالسلطات المسئولة إلى اتخاذ الكثير من الإجراءات اللازمة لخفض الإنفاق على خطط التنمية، وكذلك خفض الإنفاق على الواردات .

ب–السياسة التجارية التقييدية المتبعة في ليبيا خلال عقدي الثمانينات والتسعينات وكذلك

الإجراءات والتدابير المعتمدة مع بداية الألفية الثالثة لتحرير النشاط التجاري.
ج–تعديل وتوحيد سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية اعتبارا من يناير2002.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً– الإطار النظري:

يطلق الاقتصاديون على المعنى الضيق للتجارة الخارجية مصطلح (التجارة الخارجية) وعلى المعنى الواسع مصطلح (التجارة الدولية) فالاختلاف بين التجارة الخارجية والتجارة الدولية يدور حول مكونات كلا منهما، حيث يغطي المعنى الضيق للتجارة الخارجية كلا من التجارة المنظورة المتمثلة في الصادرات والواردات السلعية، والتجارة غير المنظورة والمتمثلة في الصادرات والواردات الخدمية.

ويرى (حاتم، 1991) أن التجارة الخارجية بالمفهوم الواسع تشمل الآتي:

1. الصادرات والواردات المنظورة (السلعية)؛ أي مجمل الإنتاج السلعي المادي الملموس المتداول في أقنية التجارة الدولية .
2. الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمية)؛ أي خدمات النقل الدولي وخدمات التأمين الدولي وحركة السفر والسياحة العمالية والخدمات المصرفية الدولية وحقوق نقل الملكية الفكرية خاصة حقوق نقل التكنولوجيا.
3. الهجرة الدولية؛ أي انتقالات الأفراد بين دول العالم المختلفة.
4. الحركات الدولية لرؤوس الأموال؛ أي انتقالات رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة.

ويمكن إضافة لعنصري الهجرة الدولية والحركات الدولية لرؤوس الأموال إلى المفهوم الواسع للتجارة الخارجية على ما شهدته التجارة الخارجية من تطور في أعقاب الثورة الصناعية الثانية والتي فجرت أحداثها الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى ما جاءت به النظرية التكنولوجية من إسقاط لغالبية الفروض الكلاسيكية، حيث أسقط هذا التطور في التجارة الخارجية فرض النظرية الكلاسيكية القائل بعدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين بلاد العالم المختلفة، إذ أن صور الهجرة الدولية والمعونات الاقتصادية التي تقدمها الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول الأخذة في النمو والاستثمارات المباشرة والشركات متعددة الجنسيات تشكل ظواهر هامة وحركات دولية في سجل العلاقات الاقتصادية الدولية.

ثانياً– الدراسات السابقة

1. وفي دارسة أخرى قام بها (الرقيعي، 2003) بعنوان تقدير دالة الطلب على النفط العربي خلال الفترة(1970–1999) بإحصائيات سنوية تهدف إلى توضيح أهم العوامل المؤثرة في الطلب على النفط و توضيح العالقة بين الطلب على النفط والطلب على مصادر الطاقة البديلة. واعتمد الباحث في تقديره لدالة

الطلب على النفط العربي على الأسلوب الوصفي والتحليلي والأسلوب الكمي ،حيث بينت هذه الدارسة أن الطلب على النفط غير مرن بالنسبة لسعره كسلعة ودخل البلدان المستهلكة وأسعار البدائل الأخرى.

2. وفي دارسة تحليلية قياسية أخرى قامت بها(عمر والفيتوري، 2003)، بعنوان تقدير دالة الطلب على الواردات السلعية إلى ليبيا خلال الفترة(1975–2000) بإحصائيات سنوية تهدف إلى التعرف على سلوك دالة الطلب على الواردات السلعية الضرورية لتلبية احتياجات الطلب المحلي من السلع بأنواعها، وكذلك تهدف إلى تحديد العالقة بين الواردات السلعية والعوامل المؤثرة فيها، وقد أظهرت الدارسة أن الواردات ترتبط طرديا بسعر صرف الدينار الليبي، كما أظهرت أيضا أن إجمالي قيمة الواردات بالأسعار الجارية في ليبيا ترتبط عكسيا مع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.
3. وفي دارسة تحليلية قياسية أخرى قام بها (أحويته وشطا، 2009)، بعنوان تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية الليبية خلال الفترة (1977–2006) تهدف إلى تحديد العالقة بين الصادرات النفطية وبين معدل انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج من خلال دراسة أثر اعتماد الاقتصاد الليبي على صادرات النفط الخام في زيادة معدلات الانفتاح على الخارج. واعتمدت البحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام بعض المؤشرات المتبعة في قياس معدلات الانفتاح الاقتصادي على الخارج وأثر ذلك على الاقتصاد الليبي. وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها أن تركز الصادرات الليبية في النفط الخام أدى إلى زيادة معدلات انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج، وهو ما يزيد من درجة حساسية الاقتصاد للتأثر بالعوامل الخارجية الخارجة عن سيطرته.
4. قام (المحمودي، 2012)، بإجراء دراسة قياسية بعنوان تقدير دالة الطلب على الواردات في ليبيا في الفترة 1975–2008) باستخدام نماذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، ويهدف هذه البحث إلى تقدير وتحليل محددات الطلب على الواردات الكلية والاستهلاكية والاستثمارية في الاقتصاد الليبي خلال فترة البحث لغرض تقدير أثار المتغيرات التفسيرية على حجم الواردات في الآجلين القصير والطويل، وكذلك للكشف عما إذا كانت هناك آلية لتصحيح الخطأ بالنماذج المقدرة. وقد اعتمد الباحث على استخدام الأسلوب التحليلي الكمي بالإضافة إلى الأسلوب الوصفي التحليلي، أما الشكل الدالي فقد اعتمد على الشكل اللوغاريتمي الخطي وذلك المكانية الحصول على تقديرات مباشرة للمرونات المختلفة لدوال البحث. وقد أظهرت أهم النتائج في دالة الواردات الكلية أن الطلب على الواردات الكلية بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي مرن في الأجلين القصير والطويل، وأن الطلب على الواردات الكلية بالنسبة الى الأسعار النسبية فهو غير مرن في الأجل القصير ومرن في الأجل الطويل، كما كشفت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لهذه الدالة عن وجود آلية لتصحيح الخطأ في النموذج وأن سرعة التعديل نحو التوازن بعد أثر أي صدمة في النموذج تعتبر الى حد ما بطيئة، أي أن اختلال التوازن في الفترة الماضية اليتم تصحيحها خلال السنة الواحدة وذلك نتيجة لما تستغرقه الموازنة الاستيرادية من وقت في إعدادها وكذلك لوجود عقبات نحو

الواردات بسبب السياسات التجارية التقييدية التي تم إتباعها في عقد الثمانينات . كما أظهرت أهم النتائج المتعلقة بدالة الواردات الرأسمالية أن الطلب على الواردات الرأسمالية بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي مرن في الأجلين القصير والطويل، وأن الطلب على الواردات الرأسمالية بالنسبة الى الأسعار النسبية مرن في الأجل القصير وغير مرن في الأجل الطويل، كما أظهرت أهم النتائج المتعلقة بدالة الواردات الاستهلاكية مرونة الواردات الاستهلاكية بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالى وعدد السكان في الأجلين القصير والطويل، كما كشفت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لهذه الدالة عن وجود آلية لتصحيح الخطأ في النموذج وان سرعة التعديل نحو التوازن بعد أثر أي صدمة في النموذج تعتبر جيدة، وذلك بسبب الطلب المتزايد في السوق المحلي على السلع الاستهلاكية (الضرورية والكمالية) التي يتم استيراد معظمها من الخارج.

5. وفي دارسة تحليلية أخرى قام بها (أبوغالية والفحل،2012)، بعنوان الصادرات النفطية وعلاقاتها بمعدلات انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج عن الفترة (1995_2008)هدفت إلى تحديد العالقة بين الصادرات النفطية وبين معدل انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج من خلال دراسة أثر اعتماد الاقتصاد الليبي على صادرات النفط الخام في زيادة معدلات الانفتاح على الخارج . وقد خلصت البحث إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها أن تركز الصادرات الليبية في النفط الخام أدى إلى زيادة معدلات انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج، وهو ما يزيد من درجة حساسية الاقتصاد للتأثر بالعوامل الخارجية الخارجة عن سيطرته.

المناقشة والنتائج:

أولا: دراسة وتحليل درجة الانكشاف لاقتصادي الليبي خلال الفترة (2000–2019):

لتحديد أهمية قطاع التجارة الخارجية الليبي يتم استخدام مؤشر نسبة إجمالي قيمة التجارة الخارجية إلى إجمالي قيمة الناتج المحلى وهو ما يعرف بدرجة الانفتاح الاقتصادي (الانكشاف الاقتصادي) وكلما أرتفع قيمة هذا المؤشر زادت درجة الارتباط بين معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي والتغيرات التي تحدث فى حركة التجارة الخارجية وزيادة حساسية الاقتصاد الليبي للتقلبات التي تحدث في الأسواق العالمية. كما أن هذا المؤشر يمكن أن يكون تعبير عن حالة متطورة أو ضعيفة للاقتصاد فالدول المتقدمة وبحكم حالة تقدمها فأنها تصبح قادرة على توفير قدر مهم ومتنوع من إنتاجها لأغراض التصدير بحكم طاقاتها الإنتاجية الكبيرة أما أن اتساع قدراتها الإنتاجية وزيادة إنتاجها يتطلب الحاجة لاستيراد المزيد من مستلزمات الإنتاج اللازمة لتشغيل هذه القدرات الإنتاجية وبذلك تزداد الصادرات والواردات ومن ثم تزداد أهمية التجارة في حين أن أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للدول النامية تتأتى من زيادة صادرات المواد الأولية وذلك لضعف الصناعة التحويلية إما أن ضعف قدراتها الإنتاجية تؤدي الى زيادة استيرادها من السلع الرأسمالية والاستهلاكية ولذلك فان ارتفاع أهمية التجارة الخارجية من خلال درجة نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي تؤشر في هذه الحالة ضعف وليس آما هو الحال في الدول المتقدمة .وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (1) إلى أن درجة الانكشاف الاقتصادي

في ليبيا كانت متذبذبة خلال الفترة 2000 – 2003 حيث انخفضت هذه النسبة من 44.8 % عام 2000إلى 43.9 % عام 2001 كما أن ارتفاع الناتج المحلى الإجمالي له دورة في انخفاض درجة الانكشاف خلال هذه الفترة، أما في سنة 2002 فقد ارتفعت نسبة انكشاف الاقتصاد الليبي على الخارج، إلى 72.3 % على الرغم من استمرار ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، أما في عام 2003 فإن درجة الانكشاف قد عاودت الانخفاض لتصل إلى68.8%. أما من الفترة 2004 – 2008 فقد شهدت زيادة مستمرة في درجة الانكشاف الاقتصادي حتى وصلت أعلى نسبة لها عام 2008 حيث بلغت 98.1 %، وقد بلغت درجة الانكشاف الاقتصادي أقصاها عام 2019. وبإجراء معادلات الاتجاه العام الزمني لكل من إجمالي التجارة والناتج المحلى الاجمالى تبين من بيانات الجدول رقم (2) أن معدل النمو السنوي المركب السنوي لكل من أجمالي التجارة والناتج المحلى الإجمالي حوالي 15.9 %، 12.6% بمتوسط بلغ حوالي 110451.4، 117845 مليون دولار على الترتيب خلال الفترة (2000– 2019)، معادلة رقم (1)، (2) جدول رقم (2)، بينما أوضحت قيم(R^2) لكل منهما أن ما نسبته حوالي 86.5%، 91% في التغيرات في التجارة الخارجية والناتج المحل الجمال في ليبيا يمكن أن يعود إل العوامل الاقتصادية والتقنية المرتبطة بعامل الزمن (أي العوامل التي يعكس أرها الزمن) على التوالي.

جدول رقم (1) : تطور درجة انكشاف الاقتصادي الليبي على الخارج خلال الفترة (2000–2019)

السنوات	إجمالي التجارة بالمليون	الناتج المحلي الإجمالي	معدل الانفتاح %
2000	8266.0	18456.9	44.8
2001	9486.0	21618.7	43.9
2002	21919.0	30330.5	72.3
2003	25699.4	37360.7	68.8
2004	34017.8	48105.4	70.7
2005	52429.8	66450.7	78.9
2006	67226.6	80729.9	83.3
2007	81486.0	89260.3	91.3
2008	103674.0	105728.0	98.1
2009	104493.0	112163.0	93.2
2010	116410.0	123528.0	94.2
2011	128325.8	134893.0	95.1
2012	140242.1	146258.0	95.9
2013	152158.5	157623.0	96.5
2014	164074.8	168988.0	97.1

2015	175991.1	180353.0	97.6
2016	187907.4	191718.0	98.0
2017	199823.7	203083.0	98.4
2018	211740.0	214448.0	98.7
2019*	223656.3	225813.0	99.0
المتوسط	110451.4	117845.0	83.6**

* سنوات تقديرية

** المتوسط الهندسي للنسب.

معدل الانفتاح = (إجمالي التجارة ÷ الناتج المحلي الإجمالي) × 100

المصدر : جمعت وحسبت من:

شاميه، عبدالله (2005)، **الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد**، مجله البحوث الاقتصادية، بنغازي، مركز بحوث العوم الاقتصادية، بنغازي، ليبيا، ص 87.

الفارسي، عيسى (2003)، التجارة الخارجية الليبية والتنمية الاقتصادية في الاقتصاد الليبي ،**مجلة البحوث الاقتصادية**، العدد الأول، طرابلس، ليبيا، ص 96 .

مصرف ليبيا المركزي ،النشرةالاقتصادية ، طرابلس ، ليبيا ، **أعداد متفرقة**.

جدول رقم (2) : معادلات الاتجاه العام الزمني لكل من إجمالي التجارة والناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة (2000 – 2019) بالمليون دولار .

م	البيان	المعادلة	F	R2
1	**إجمالي التجارة بالمليون دولار**	$Y = 14700.308 \quad e^{0.159x_1}$ **(10.72)***	**115.176***	**0.865**
2	**الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دولار**	$Y = 25015.679 \quad e^{0.12.6x_2}$ **(13.46)***	***181.046**	**0.910**

القيم بين الأقواس تمثل قيمة T المحسوبة .

* تمثل المعنوية عند 0.01 .

المصدر : جمعت وحسبت من جدول رقم (1) .

ثانيا : تطور الصادرات والواردات الليبية خلال الفترة (2000– 2019) :

(أ): تطور الصادرات الليبية خلال الفترة (2000– 2019) :

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (3) إلى أن الصادرات النفطية تستحوذ على النسبة الكبرى من إجمالي الصادرات الليبية خلال الفترة (2000–2019)، حيث بلغت نسبها عام 2000حوالى 94% من إجمالي الصادرات خلال هذه الفترة ووصلت عامي 2002، 2003 إلى نحو 320.2%، 236.1% لكل منهما على التوالي، ثم أخذت هذه النسبة في الانخفاض حتى وصلت إلى نحو 10.6% عام 2019 وذلك نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بيها ليبيا، بالإضافة إلى التذبذب في أسعار النفط خلال تلك الفترة، وبالنظر إلى وضع إجمالي الصادرات الليبية خلال الفترة (2000–2019) يلاحظ أنها حققت زيادة مستمرة خلال هذه الفترة، حيث زادت من 6160.0 مليون دينا عام 2000 إلى نحو167139.1 مليون دينار عام 2019 بمتوسط بلغ حوالي 81671.3 مليون دينار مليون.

(ب): الواردات

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (3) إلى أن قيمة الواردات بلغت حوالي 2106.0 مليون دولار عام 2000 زادت إلى حوالي 56517.2 مليون دولار عام 2019، الأمر يعني تأثر الاقتصاد الوطني بالتغيرات التي تحدث في الأسعار على مستوى السوق العالمي لمختلف السلع بمتوسط بلغ حوالي 28780.1 مليون دولار خلال الفترة (2000–2019)، حيث بلغ معدل النمو السنوي المركب السنوي المركب حوالي 14.2% في المتوسط سنوياً معادلة رقم (2) جدول رقم (4).

(ج) نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي:

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (3) إلى أن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى بلغت حوالي 33.4% عام 2000 زادت إلى حوالي 74% عام 2019 بمتوسط بلغ حوالي 60.9%خلال الفترة (2000–2019) حيث بلغ معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي حوالي 12.6% معادلة في المتوسط سنوياً رقم (3) جدول رقم (4).

(د) نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي:

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (3) إلى أن نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلى بلغت حوالي 8.6% عام 2000 انخفضت إلى حوالي 1.2% عام 2019، حيث بلغ معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي حوالي 3% في المتوسط سنوياً معادلة رقم (4) جدول رقم (4).

(هـ) نسبة الواردات إلى الناتج المحلي:

كما تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (3) إلى أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلى بلغت حوالي 11.4% عام 2000 زادت إلى حوالي 24.9% عام 2019، هذا يوضح أن اعتماد الاقتصاد الوطني على

الاستيراد من الخارج مازال في احتياج للعالم الخارجي، بالإضافة إلى عدم قدرة الإنتاج المحلى على تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني.

(و) تغطية الصادرات للواردات:

أخيرا تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (3) إلى أن نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات بلغت حوالي 292.5% عام 2000 زادت إلى حوالي 295.7% عام 2019، ومن الممكن الرجوع في ذلك إلى إدماج الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات.

جدول رقم (3) : أهم المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالتجارة الخارجية الليبية خلال الفترة(2000–2019)

السنوات	قيمة الصادرات بالمليون دولا	الصادرات النفطية بالمليون دولا	غير النفطية بالمليون	قيمة الواردات بالمليون دولا	الناتج المحلي الإجمالي بالمليون دولا	الصادرات الكلية إلى	الصادرات النفطية إلى	الصادرات غير النفطية الى اجمالي	الصادرات النفطية إلى	الصادرات غير النفطية	الصادرات إلى الواردات	الواردات إلى الناتج
2000	160	630	30	106	8457	3.4	.4	.6	0.5	.9	92.5	1.4
2001	6591	4992	1599	2895	21619	30.5	32.0	24.3	23.1	7.4	227.7	13.4
2002	12511	10121	2390	9408	30331	41.2	23.6	19.1	33.4	7.9	133.0	31.0
2003	16483	15857	626	9216	37361	44.1	3.9	3.8	42.4	1.7	178.9	24.7
2004	22619	21479	1140	11398	48105	47.0	5.3	5.0	44.7	2.4	198.4	23.7
2005	17792	46613	1179	14638	66451	26.8	3.2	3.1	55.1	1.8	258.2	22.0
2006	51552	50269	1283	15674	80730	63.9	2.6	2.5	62.3	1.6	328.9	19.4
2007	59182	57761	1421	22304	89260	66.3	2.5	2.4	64.7	1.6	265.3	25.0

25.4	286.0	1.5	71.2	2.0	2.0	72.7	105728	26856	1536	75282	76818	2008
24.4	282.5	1.3	67.5	1.9	1.9	68.8	112163	27320	1453	75720	77173	2009
24.5	285.0	1.2	68.6	1.7	1.8	69.8	123528	30240	1484	84686	86170	2010
24.6	287.0	1.1	69.4	1.6	1.6	70.5	134893	33160	1514	93652	95166	2011
24.7	288.7	1.1	70.2	1.5	1.5	71.2	146258	36079	1544	102618	104163	2012
24.7	290.2	1.0	70.8	1.4	1.4	71.8	157623	38999	1575	111584	113159	2013
24.8	291.4	1.0	71.3	1.3	1.3	72.3	168988	41919	1605	120550	122156	2014
24.9	292.5	0.9	71.8	1.2	1.3	72.7	180353	44838	1636	129516	131153	2015
24.9	293.5	0.9	72.2	1.2	1.2	73.1	191718	47758	1666	138482	140149	2016
25.0	294.3	0.8	72.6	1.1	1.2	73.4	203083	50678	1697	147448	149146	2017
25.0	295.1	0.8	72.9	1.1	1.1	73.7	214448	53597	1727	156414	158143	2018
25.0	295.7	0.8	73.2	1.1	1.1	74.0	225813	56517	1758	165380	167139	2019
–	–	–	–	–	–	60.9	117845	28780	1468	80703	80671	المتوسط

المصدر: جمعت وحسبت من :

1- شاميه ، عبدالله (2005)، **الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد**، مجله البحوث الاقتصادية، بنغازي، مركز بحوث العوم الاقتصادية ، بنغازي ، ليبيا، ص 87.

2- مصرف ليبيا المركزي،النشرة الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، **أعداد متفرقة**.

جدول رقم (4) : معادلات الاتجاه العام الزمني لكل من الصادرات غير النفطية و الصادرات النفطية و قيمة الصادرات و قيمة الواردات خلال الفترة (2000 – 2019) بالمليون دولار .

م	البيان	المعادلة	F	R^2
1	**قيمة الصادرات**	$Y = 9033 \quad e^{0.171x_1}$ **(11.14)***	***124.03**	**0.873**
2	**قيمة الواردات**	$Y = 8981 \quad e^{0.172\ x_2}$ **(9.82)***	***96.53**	**0.843**
3	**قيمة الناتج المحلى**	$Y = 25015 \quad e^{0.126x_3}$ **(13.46)***	***181.04**	**0.910**
4	**قيمة الصادرات غير النفطية**	$Y = 1019.86 \quad e^{0.30\ x_4}$ **(2.60) ****	****6.79**	**0.274**
5	**قيمة الصادرات النفطية**	$Y = 8981.62 \quad e^{0.172x_5}$ **(9.82) ***	****96.53**	**0.843**

القيم بين الأقواس تمثل قيمة T المحسوبة .

* تمثل المعنوية عند 0.01 . ** معنوية عند ، 0.005

المصدر : جمعت وحسبت من جدول رقم (3) .

ثالثا: التركيب السلعي للواردات والصادرات الليبية كمتوسط للفترة (2010- 2019):

(أ) : التركيب السلعي للواردات الليبية كمتوسط للفترة (2010- 2019):

توضح مؤشرات الجدول رقم (5) الأهمية النسبية لبنود الواردات الليبية أو ما يطلق عليه التركيب السلعي للواردات الليبية كمتوسط للفترة (2010-2019)، حيث يتضح أن أهم الواردات الليبية خلال هذه الفترة هي الآلات، المصنوعات المصنفة حسب المواد المصنعة منها، والمواد الغذائية والحيوانات الحية، مواد كيماوية ومواد خام والزيوت وشحوم حيوانية ونباتية وموارد الوقود المعدني حيث تمثل هذه البنود حوالي 37.8%، 26.6%، 23.6%، 5.8%، 2.7%، 1.9%، 0.9%، على الترتيب، وهو ما يعكس اهتمام الدولة في تنويع القاعدة الإنتاجية والعمل على ميكنة القطاعات الاقتصادية المختلفة ورفع معدلات الاكتفاء الذاتي من العديد من السلع والخدمات وهو ما يعنى في نفس الوقت زيادة الإنتاج الليبي من المواد الغذائية كنتيجة طبيعية لاهتمام الدولة بتطوير وميكنة القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال الاستفادة من الفائض الذي يحققه الميزان التجاري الليبي واستخدام ذلك الفائض فى النهوض بتلك القطاعات.

جدول رقم : (5) التركيب السلعي للواردات الليبية كمتوسط للفترة (2000– 2010) (مليون دينار)

البيان	متوسط الفترة (2010– 2019)	%	الترتيب
آلات ومعدات نقل	**1168.2**	**37.8**	1
مواد غذائية وحيوانات حيه	**811.10**	**26.2**	2
مصنوعات مصنفة	**731.40**	**23.6**	3
مواد كيماوية	**178.60**	**5.80**	4
مواد خام	**82.20**	**2.70**	5
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	**59.20**	**1.90**	6
موارد الوقود المعدني	**27.60**	**0.90**	7
مشروبات وتبغ	**19.50**	**0.60**	8
سلع غير مصنفة	**8.14**	**0.30**	9
مصنوعات مختلفة	**7.35**	**0.20**	10
الإجمالي	1925.09	100	–

المصدر : جمعت وحسبت من منشورات مصرف ليبيا المركزي ،النشرة الاقتصادية ، طرابلس ، ليبيا ، **أعداد متفرقه.**

ب:التركيب السلعي للصادرات غير النفطية الليبية خلال الفترة (2010– 2019) :

توضح مؤشرات الجدول رقم (6) تنوع التركيب السلعي للصادرات الليبية خلال فترة البحث، حيث توضح أنه كمتوسط لهذه الفترة قد اقتصرت الصادرات الليبية على صادرات المواد الكيماوية ومصنوعات ومشروبات تبغ ومواد غذائية وحيوانية حية ومشروبات وتبغ ومواد خام ومصنوعات مختلفة وآلات ومعدات نقل حيث بلغت نسبتها حوالي 64.6%، 27.1%، 2.6%، 2.5%، 1.8%، 0.8%، 6% على التوالي من إجمالي قيمة التركيب السلعي للصادرات الليبية خلال الفترة (2010–2019)، ويتبين من ذلك وجود تنوع في الصادرات الليبية خلال هذه الفترة وإن كان هذا التنوع غير ملموس مقارنة بصادرات النفط إلا أنه يعتبر من الإيجابيات الملموسة خلال هذه الفترة .

رابعاً: التوزيع الجغرافي للواردات والصادرات الليبية خلال الفترة (2010–2019):

يمكن من خلال دراسة وتحليل التوزيع الجغرافي للواردات الليبية والتعرف على التغيرات الاقتصادية التي حدثت في أسواق الاستيراد وتحديد أكثر الأسواق التي يتم الاستيراد منها وتحديد مدى ثبات التعامل مع تلك الأسواق من عدمه.

(أ) : التوزيع الجغرافي للواردات الليبية كمتوسط للفترة (2010–2019)

تشير مؤشرات الجدول رقم (7) إلى أن دول الإتحاد الأوربي تعتبر المصدر الأول للواردات الليبية يليها الدول الأسيوية ثم الدول العربية[1] ثم دول أوربا الشرقية ثم دول أمريكا ثم استراليا، وأخيرا دول إفريقيا بنسبة بلغت حوالي 55.8%، 16.9%، 13.4%، 7.5%، 5.3%، 0.8%، 0.4% على الترتيب من إجمالي قيمة الواردات الليبية كمتوسط للفترة (2010–2019)، وقد يعزي ذلك إلى انفتاح الاقتصاد الليبي في الفترة الأخيرة على كل دول العالم إلى تنوع مصادر الواردات، حيث أصبح الاقتصاد الليبي أكثر انفتاحا على العالم الخارجي عن الفترات السابقة ونتيجة للظروف السياسية التي تمر بها ليبيا والتي حددت بعض الدول عن غيرها في عملية الاستيراد.

جدول رقم (6) التركيب السلعي لأهم الصادرات الليبية غير النفطية كمتوسط للفترة (2010–2019) بالألف دينار

البيان	متوسط الفترة (2000 - 2010)	%	الترتيب
مواد كيماوية	**232850.00**	**64.60**	1
مصنوعات مصنفة	**97609.50**	**27.10**	2
مواد غذائية وحيوانية حيه	**9194.89**	**2.60**	3

ويجب الإشارة هنا إلي أن خلال فترة الحصار الاقتصادي قد تحولت الواردات الليبية إلى الدول الأسيوية والعربية على حساب الدول الأوربية أي أن خلال تلك الفترة كان تعامل ليبيا خارجياً مع دول الجوار سواء الأسيوية أو العربية، وخلال تلك القترة كانت هناك عشوائية في التجارة الخارجية إلا أن الدول العربية وبعض الدول الأوربية كان لها نصيب كبير في التجارة الخارجية.

مشروبات وتبغ	**8941.37**	**2.50**	4
مواد خام	**6632.23**	**1.80**	5
مصنوعات مختلفة	**2760.45**	**0.80**	6
آلات ومعدات نقل	**2214.53**	**0.60**	7
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	**218.60**	**0.10**	8
سلع غير مصنفة	2.6	0.001	9
الإجمالي	29964.67	100.0	-

** تم استبعاد صادرات الوقود المعدنية من حسابات هذا الجدول .

المصدر: جمعت وحسبت من منشورات مصرف ليبيا المركزي،النشرة الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، **أعداد متفرقة**.

جدول رقم (7) التوزيع الجغرافي للواردات الليبية كمتوسط للفترة (2000- 2019) (مليون دينار)

الدولة	متوسط الفترة (2010 - 2019)	%	الترتيب
دول الإتحاد الأوربي	**1979.35**	**55.8**	1
دول أسيوية	**598.89**	**16.9**	2
الدول العربية	**477.12**	**13.4**	3
دول أوربا الشرقية	**264.88**	**7.5**	4
دول أمريكا	**187.56**	**5.3**	5
أستراليا	**29.12**	**0.8**	6
دول أفريقية	**12.63**	**0.4**	7
الإجمالي	3537	100	

المصدر: جمعت وحسبت من منشورات مصرف ليبيا المركزي،النشرة الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، **أعداد متفرقة**.

(ب) التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية كمتوسط للفترة (2010-2019):

من خلال دراسة وتحليل التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية لتوضيح التغيرات التي حدثت في أسواق التصدير وتحديد أهم الأسواق استقبالا للصادرات غير النفطية ومدى ثبات التعامل مع تلك الأسواق حيث تشير بيانات الجدول رقم (8) أن دول الإتحاد الأوربي، يلي ذلك دول أمريكا، ثم الدول الأسيوية، الدول العربية، ثم دول أوربا الشرقية، ثم دول إفريقيا، وأخيرا استراليا بنسبة بلغت حوالي 73.9%، 10.7%، 6.5%، 6.2%، 2.5%، 0.2%، 0.1% على الترتيب من إجمالي قيمة الصادرات الليبية كمتوسط للفترة (2010– 2019).

جدول رقم (8) التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية غير النفطية كمتوسط للفترة (2000 – 2010)

(ألف دينار)

الدولة	متوسط الفترة (2000 – 2010)	%	الترتيب
دول الإتحاد الأوربي	**2950.7**	**73.9**	1
دول أمريكا	**425.2**	**10.7**	2
دول أسيوية	**258.1**	**6.5**	3
الدول العربية	**247.1**	**6.2**	4
دول أوربا الشرقية	**99.9**	**2.5**	5
دول أفريقية	**7.2**	**0.2**	6
أستراليا	**3.8**	**0.1**	7
الإجمالي	3992	100	

**** تم استبعاد صادرات الوقود المعدنية من حسابات هذا الجدول .**

المصدر : جمعت وحسبت من منشورات مصرف ليبيا المركزي ،النشرة الاقتصادية ، طرابلس ، ليبيا ، **أعداد متفرقة.**

ويشير الجدول رقم (8) السابق إلى تحسن قطاع الصادرات الليبية خلال فترة البحث وتنوع وتعدد الأسواق المستقبلة لها ولم تعد تقتصر على سوق بعينه وهو ما يعتبر مؤشر جيد يجب الإشارة إليه .

خامسا: الميزان التجاري الليبي ونسبة تغطية الصادرات غير النفطية للواردات مع أهم الأسواق العالمية كمتوسط للفترة (2010 – 2019):

تشير مؤشرات الجدول رقم (9) انخفاض نسبة تغطية الصادرات غير النفطية إلى الواردات الليبية مع كل الأسواق التي تعاملت معها خلال فترة البحث وهو ما أدى إلى عجز في الميزان التجاري الليبي مع هذه الأسواق ما عدا بعض الأسواق التي ارتفعت فيها الصادرات الليبية ولذلك ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات في هذه الأسواق وبالتالي ظهر الفائض في الميزان التجاري الليبي، حيث بلغت نسبة العجز في كل من دول أسيا، والدول العربية، ودول أوربا الشرقية، ودول إفريقيا وأخيرا استراليا قدر بحوالي 43.1%، 51.8%، 37.7%، 57.1%، 13.2% على الترتيب كمتوسط لفترة البحث. بينما كان هناك فائض في كل من دول الاتحاد الأوربي، يليها دول أمريكا بنسبة بلغت حوالي 149.1%، 226.7% على الترتيب. الأمر الذي يشير إلى أن المقتصد الليبي مازال في حاجة ماسة إلى تنوع الصادرات وزيادتها إلى هذه الأسواق مع الاهتمام المتزايد بالصادرات الغير نفطية حتى لا يكون المقتصد الليبي عرضه للضغوط الخارجية وما يترتب عليها من حدوث أضرار في خطط التنمية المستقبلية.

جدول رقم (9) : الميزان التجاري الليبي ونسبة تغطية الصادرات غير النفطية للواردات مع أهم الأسواق العالمية خلال الفترة (2010–2019) (مليون دينار)

الدولة	الفائض أو العجز	نسبة التغطية	الترتيب
دول الإتحاد الأوربي	**971.3**	**149.1**	**1**
دول أمريكا	**237.6**	**226.7**	**2**
دول أسيوية	**-340.8**	**43.1**	**عجز**
الدول العربية	**-230.0**	**51.8**	**عجز**
دول أوربا الشرقية	**-165.0**	**37.7**	**عجز**
دول أفريقية	**-5.4**	**57.1**	**عجز**
أستراليا	**-25.3**	**13.2**	**عجز**
الإجمالي	**442.5**		-

الفائض أو العجز = الصادرات الليبية غير النفطية – الواردات الليبية غير النفطية

نسبة تغطية = (الصادرات الليبية غير النفطية ÷ الواردات الليبية غير النفطية) × 100

المصدر : جمعت وحسبت من الجدولين رقمي (7، 8).

سادساً: النتائج:

تشير دراسة التجارة الخارجية غير النفطية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000 – 2019) إلى النتائج التالية:

1. تبين أن درجة الانكشاف الاقتصادي في ليبيا كانت متذبذبة خلال الفترة 2000–2003 حيث انخفضت هذه النسبة من 44.8 % عام 2000إلى 43.9 % عام 2001 كما أن ارتفاع الناتج المحلى الإجمالي له دورة في انخفاض درجة الانكشاف خلال هذه الفترة، وقد ارتفعت درجة الانكشاف الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، وبلغت أقصاها عام 2019. وقد بلغ معدل النمو السنوي المركب السنوي لكل من أجمالي التجارة والناتج المحلى الإجمالي حوالي 15.9 %، 12.6% بمتوسط بلغ حوالي 110451.4، 117845 مليون دولار على الترتيب خلال الفترة (2000- 2019).
2. اتضح أن الصادرات النفطية تستحوذ على النسبة الكبرى من إجمالي الصادرات الليبية خلال الفترة (2000- 2019)، حيث بلغت نسبها عام 2000 حوالي 94% من إجمالي الصادرات خلال هذه الفترة ووصلت عامي 2002، 2003 إلى 320.2%، 236.1% لكل منهما على التوالي، ثم أخذت هذه النسبة في الانخفاض حتى وصلت إلى 10.6% عام 2019 وذلك نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بيها ليبيا، أي أن ليبيا تعتمد بشكل رئيسي في صادراتها على النفط ومشتقاته وهذا ما يؤيد فرض الدراسة الثاني.

3. تبين أن قيمة الواردات بلغت حوالي 2106.0 مليون دولار عام 2000 زادت إلى حوالي 56517.2 مليون دولار عام 2019، الأمر يعني تأثر الاقتصاد الوطني بالتغيرات التي تحدث في الأسعار على مستوى السوق العالمي لمختلف السلع بمتوسط بلغ حوالي 28780.1 مليون دولار خلال الفترة (2000–2019).
4. تبين أن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى بلغت حوالي 33.4% عام 2000 زادت إلى حوالي 74% عام 2019 بمتوسط بلغ حوالي 60.9%خلال الفترة (2000–2019) حيث بلغ معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي حوالي 12.6% وأن نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلى بلغت حوالي 8.6% عام 2000 انخفضت إلى حوالي 1.2% عام 2019، حيث بلغ معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي حوالي 3%.
5. اتضح أن الأهمية النسبية لبنود الواردات الليبية أو ما يطلق عليه التركيب السلعي للواردات الليبية كمتوسط للفترة (2010– 2019) حيث يتضح أن أهم الواردات الليبية خلال هذه الفترة هي الآلات، المصنوعات المصنفة حسب المواد المصنعة منها، والمواد الغذائية والحيوانات الحية، مواد كيماوية ومواد خام والزيوت وشحوم حيوانية ونباتية وموارد الوقود المعدني حيث تمثل هذه البنود حوالي 37.8%، 26.6%، 23.6%، 5.8%، 2.7%، 1.9%، 0.9%، على الترتيب، وهو ما يعكس اهتمام الدولة في تنويع القاعدة الإنتاجية والعمل على ميكنة القطاعات الاقتصادية ، كما تبين تنوع التركيب السلعي للصادرات الليبية خلال فترة البحث ، حيث توضح أنه كمتوسط لهذه الفترة قد اقتصرت الصادرات الليبية على صادرات المواد الكيماوية ومصنوعات مصنعة ومشروبات تبغ ومواد غذائية وحيوانية حية ومشروبات وتبغ ومواد خام ومصنوعات مختلفة وآلات ومعدات نقل حيث بلغت نسبتها حوالي 64.6%، 27.1%، 2.6%، 2.5%، 1.8%، 0.8%، 6% على التوالي من إجمالي قيمة التركيب السلعي للصادرات الليبية خلال الفترة (2010 – 2019).
6. اتضح أن انخفاض نسبة تغطية الصادرات غير النفطية للواردات الليبية مع كل الأسواق التي تعاملت معها خلال فترة البحث وهو ما أدى إلى عجز في الميزان التجاري الليبي مع هذه الأسواق ما عدا بعض الأسواق التي ارتفعت فيها الصادرات الليبية ولذلك ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات في هذه الأسواق وبالتالي ظهر الفائض في الميزان التجاري الليبي، حيث بلغت نسبة العجز في كل من دول أسيا، والدول العربية، ودول أوربا الشرقية، ودول إفريقيا أخيرا استراليا حوالي 43.1%، 51.8%، 37.7%، 57.1%، 13.2% على الترتيب كمتوسط لفترة البحث .بينما كان هناك فائض في كل من دول الاتحاد الأوربي، يليها دول أمريكا بنسبة بلغت حوالي 149.1%، 226.7% على الترتيب. الأمر الذي يشير إلى أن المقتصد الليبي مازال في حاجة ماسة إلى تنوع الصادرات وزيادتها إلى هذه

الأسواق مع الاهتمام المتزايد بالصادرات الغير نفطية حتى لا يكون المقتصد الليبي عرضه للضغوط الخارجية وما يترتب عليها من حدوث أضرار في خطط التنمية المستقبلية .

7. تبين من نتائج البحث أن الصادرات الليبية وخاصة النفط ومشتقاته تغطى ما تحتاجه الدولة الليبية من الواردات وبنسبة عالية، أي أن العملة الصعبة المتحصل عليها من الصادرات النفطية يتم إنفاق جزء منها في توفير الواردات من السلع والخدمات وهذا ما يؤيد فرض البحث الثالث.
8. أوضح البحث أن دول الاتحاد الأوروبي تمثل المصدر الأول للصادرات الليبية، أي بنسبة تشكل نحو 55.8% من إجمالي الصادرات، كذلك بلغت تلك النسبة للصادرات غير النفطية إلى دول الاتحاد الأوربي حوالي 73.9% من إجمالي الصادرات غير النفطية وهذا ما يؤيد فرض البحث الرابع.

سابعاً: التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها يوصي البحث بالتالي:

1. البحث عن إستراتيجية للتنمية يتم في إطارها إيجاد مصادر متنوعة للدخل وإقامة قاعدة إنتاجية متنوعة أي تنوع الهيكل الاقتصادي.
2. تصحيح الأثر المتبادل بين قطاع الصادرات النفطية وهيكل الاقتصاد وذلك من خلال استخدام الإيرادات النفطية في إحداث نمو حقيقي للأنشطة الإنتاجية وإيجاد فرص استثمارية منتجة تضمن التنوع المطلوب في الهيكل الاقتصادي.
3. زيادة الصادرات من الصناعات التي تملك ليبيا ميزة نسبية في إنتاجها وتصديرها الصناعات البتروكيمياوية.
4. استمرار البحث عن أسواق جديدة للصادرات الليبية من اجل تخفيف الآثار الناجمة عن التركيز الكثيف للعلاقات التجارية مع بعض الشركاء.
5. تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لزيادة الإنتاج غير النفطي.
6. العمل على زيادة الإنتاج المحلى الموجه إلى الأسواق الخارجية وبصفة خاصة دول أفريقيا والدول العربية.
7. العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية والعمل على ميكنة القطاعات الاقتصادية المختلفة ورفع معدلات الاكتفاء الذاتي من العديد من السلع والخدمات.
8. العمل على تنوع مصادر الواردات حتى يكون الاقتصاد الليبي أكثر انفتاحا على العالم الخارجي.
9. العمل على تحسين قطاع الصادرات الليبية وبصفة خاصة غير النفطية وتنوع وتعدد الأسواق المستقبلة لها.

المراجع:

(1) أبوغالية، محمد علي صالح، الفحل، حسين (2012). الصادرات النفطية وعلاقاتها بمعدلات انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج دراسة تحليلية خلال الفترة 1995_2008،**مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدارسات**، العدد السابع والعشرون (2)،حزيران 2012.

(2) البلعزي، مصطفى (2012). **أثر تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة للاقتصاد الليبي)** بحث منشور في دراسات في التنمية العربية الواقع والأفاق– مركز دراسات الوحدة العربية، بنغازي، ليبيا.

(3) حاتم، سامي عفيفي (1991). **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

الرقيعي، ناصر علي (2003). **تقدير دالة الطلب العالمي على النفط العربي خلال الفترة (1970_1999)**، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الاقتصاد، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

(4) حويته ، عبد السلام محمد؛ شطا، محمد علي، (2009) ، **تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية الليبية خلال الفترة (1977_2009) ،دراسة تحليلية قياسية**، رسالة ماجستير، غير منشورة كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، جامعة المنصورة، نوفمبر 2009 ، مصر.

(5) شامية، عبدا لله امحمد (2007)، **السياسات الاقتصادية لمرحلة إعادة الهيكلة، المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا**، جامعة بنغازي (قاريونس سابقاً) . بنغازي خلال الفترة،(11–13 يونيو 2007).

(6) شاميه، عبدالله امحمد(2005)، الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد، **مجله البحوث الاقتصادية**، بنغازي ، مركز بحوث العوم الاقتصادية، بنغازي، ليبيا.

(7) شعيلي، حافظ، عبد الإله، مثنى (2014). **ندوة حول تنمية الصادرات في الاقتصاد الليبي الإمكانات والاتجاهات، خلال الفترة 2012**، سلسلة الكتاب الجامعي، كلية الاقتصاد، جامعة الفاتح(سابقاً)، طرابلس، ليبيا.

(8) عمر، نجاة الفيتوري(2003). **تقدير دالة الطلب على الواردات السلعية (دراسة تطبيقية على الاقتصاد الوطني)**، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم التخطيط المالي، معهد التخطيط، طرابلس، ليبيا.

(9) الفارسي، عيسى (2003). التجارة الخارجية الليبية والتنمية الاقتصادية في الاقتصاد الليبي، **مجلة البحوث الاقتصادية**، العدد الأول، طرابلس، ليبيا.

(10)الفلاحي، صفاء (2004) **العلاقة بين تنمية القطاع الصناعي وتنمية الصادرات الليبية، ندوة تنمية الصادرات في الاقتصاد الليبي – الإمكانيات والاتجاهات**، منشورات كلية الاقتصاد طرابلس، منشورات قسم الندوات والمؤتمرات، بدون تاريخ للندوة.

(11)المحمودي، علي محمد عبد هلال (2012). **تقدير دالة الطلب على الواردات في ليبيا في الفترة (1975_2008)**. رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الاقتصاد، الأكاديمية الليبية، طرابلس، ليبيا.

(12)مصرف ليبيا المركزي ،النشرة الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، **أعداد متفرقة**.

Analytical Study of Non-oil foreign Trade on the Libyan Economy During the Period (2000-2019)

Foreign trade accompanied the economic policies that were set to achieve economic developments and these developments were reflected in the economic and social transformation plans that were implemented. The development of Libyan exports aims to activate and develop exports of non-oil products and services, and everything that would develop these exports, and increase the volume of Libyan exports comes from Reducing the cost of the burdens of export operations , in addition to proposing policies and legislation organizing and supporting the export process and encouraging marketing of local goods and services in foreign markets, given the lack of diversification of such exports The failure to open new markets for Libyan non-oil exports Which requires how to increase and develop these exports and to identify the obstacles they encounter, whether internal or external, and the research reached a set of results, the most important of which is that crude oil and its derivatives represent the largest share of Libyan exports. The contribution of crude oil reached 69.9% during the research period, and this phenomenon makes the national economy is

vulnerable to the fluctuations that occur in the global oil markets, and the Libyan foreign trade is characterized by a high degree of commodity concentration, as the value of the commodity concentration index is not less than 94% during the research period and export, and the high degree of geographical concentration of Libyan exports and imports in the European Union and America as well as depend on them as a target for their exports and the origin of their imports. The deterioration of the net trade terms during the period (2000-2010) Was due to the drop in oil export prices and the rise in the prices of imported goods, but the value of the index tended to rise in favor of Libyan exports during the period (2011-2019) as a result of the increase in oil prices.